الرئيس يحاضر في «نيويورك تايمز»

معن البياري

رحم الله محمد المغوط وخلدون المالح، شخّصا في مسرحيتهما «ضيعة تشرين» (1974)، بطرافة وإتقان، مشهد عنترية المختار (نهاد قلعي) في إجابته، متجهّماً، على أسئلة الصحافي الأجنبي الذي جاء ليستوضح موقف أهل الضيعة بعد سرقة كرْم منها. كان المشهد كاريكاتيرياً، أريد منه أن يُضحكنا، نحن المشاهدين، على بؤس أداء الحاكم العربي وهو يتحاور مع وسائل الإعلام الأجنبية لشرح وجهات نظرنا وقضايانا. على الرغم من الاختلافات الوفيرة، والمسافة الزمنية الطويلة، بين ذلك المشهد المسرحي ومشهد الرئيس التونسي، قيس سعيّد، يحاضر في صحافيين من «نيويورك تايمز» يوم الجمعة الماضي، فإنّهما يشتركان في اجتماع الإضحاك والأسى فيهما معاً. على ما يتأكّد من قراءة ما نشرته فيفيان يي، من تفاصيل عن لقائها، مع زميلةٍ وزميلٍ لها، مع الرئيس، وقد تحدّث إليهم عن عظمة الدستور الأميركي، وعن السّعة في حرية التعبير في تونس، وعن حمايته مؤسّسات الدولة في الإجراءات التي اتّخذها، أخيرا. وذلك كله وغيره، من دون أن يُتيح لأيٍّ منهم أن يسأل أي سؤال. وعلى ما أوضحت، فإن الجلسة هاته تمّت بطلب من القصر الرئاسي، وليس من فيفيان التي قدمت من القاهرة إلى تونس لإنجاز تقارير عن المشهد التونسي المستجدّ بعد الذي فعله سعيّد مساء 25 الشهر الماضي (يوليو/ تموز). تُغبط الزميلة الأميركية على فانض الحرية والثقة بالنفس لديها، وقد كتبت ما كتبت بتلقائية، ومن دون تحرّز، أو مجاملة، أو مراعاةٍ لأي اعتبار، غير أمانتها المهنيّة في نقل ما صار في اللقاء، الغريب حقاً، وغير المألوف في أعراف الصحافات الأميركية والغربية. لقد اعتاد الحاكم العربي، على دعوة (هل نقول استدعاء؟) الصحافيين من مواطنيه، ليستعرض فيهم منجزاتِه العظيمة ووعوده المؤكّدة، ليُذيعوا كلامه ويشيعوه. وإذا أجاز لهم طرح الأسئلة، فإنّها غالباً ما تكون مسبوقةً بطقوسٍ بروتوكولية وترتيباتٍ مرتبة. ويتذكّر صاحب هذه السطور أنّ جلسة ضمّته وزملاء عرب مع وزير عراقي في بغداد، قبل 25 عاما. سألناه عن وقائع جارية، أمام صحافة أميركية كانت برفقتنا، فقد أبلغته استهجانها كثرة تماثيل صدّام حسين وصوره في الشوارع والميادين، وسألته عن سبب كثرتها المُفرطة (لا داعي لذكر إجابة الوزير المضحكة)، وأتذكّرني استبدّت بي مشاعر غيرة من تلك «الزميلة» (؟).

هل كان قيس سعيّد يظن أنّ الصحافيين الثلاثة سيروّجون في «نيويورك تايمز» كلامه الدعائي عن نفسه، منقذاً تونس؟ هل دار في أفهامه أنّهم سيقبضون تشبيهه نفسه بالرئيس الأميركي الأسبق، أبراهام لينكولن «الذي اتّخذ إجراءاتٍ استثنائية للحفاظ على النظام»؟ هل تخيّل أنّهم سيأخذونه على محمل الجدّ، وهو يوحي بأنّه كما ديغول، في عدم دكتاتوريته في عقده السادس من عمره؟ ما الذي أراده بالضبط عندما أسهب في «محاضرته» عن عظمة الدستور الأميركي (أبلغهم إنه درّسه في الجامعة)، وقرأ نصوصاً فيه من ورق بين يديه، وتحدّث عنها بشيءٍ من الفرنسية؟ إذا ظنّ فخامته أنّ ضيوفه الثلاثة معنيون بأمر هذا الدستور، فهم ليسوا في حاجة إلى أن يعرّفهم أحد بدستور بلادهم، ليس لأنّهم يحفظونه، أو يعرفون بنوده جيداً. لا، بالعكس. ربما لا يدرون عنه الكثير، لأنّهم يحوزون في مزاولتهم حياتهم كامل الحقوق الفردية والعامة التي يحميها هذا الدستور، ولأنّ قيمه متحقّقة وماثلة بين ظهرانيهم، من دون أن يشغل مواطنٌ أو سياسي نفسه بتفسيره وتأويلاته وصلاحيات هذا وذاك فيه، كان على مستشاري رئيس تونس أن يعرّفوه بهذه البديهية، بدل أن يضيع وقت الزملاء الثلاثة في سماعٍ ما لا حاجة لهم أن يسمعوه.

لم يبدُ تقرير فيفيان يي في «نيويورك تايمز» منتقداً إجراءات قيس سعيّد وتدابيره المعلنة أخيراً، كان متسائلاً، غير واثقٍ من سلامتها فحسب. بدا معنياً أكثر بنقل المشهد في حضرة الرئيس محاضِراً، وبإخطار القراء بأنّ الصحافيين الثلاثة كانوا مثل «كومبارس» أو «إكسسوار» في مشهد للتلفزيون التونسي وصفحة الرئيس في «فيسبوك». جاء التقرير تسجيلياً في مبناه العام، أشبه بسيناريو لمشهدٍ تلفزيوني، يلقي ممثلٌ على خشبة المسرح مونولوغاً، ويُنصت إليه متفرّجون.

النصف الفارغ

معدوح حمادة

يكاد التشاؤم عندنا يكون مرضاً اجتماعياً يسيطر على النسبة الأعظم من أبناء شعبنا المكافح على جميع الصعد، وتكاد عبارة «انظر إلى النصف الممتلئ يا أخي» التي يحلو لكثيرين إلقاؤها على أذني ذلك المواطن البائس، البائس مما يجري حوله، تكون قرص الدواء الوحيد الذي يُقدّم له، ذلك البائس الذي ولد في عهد سيادته، وسيخطف عزرائيل روحه في عهد سيادته أيضاً، من دون أن يعرف الفرق بين سيادته وغير سيادته، البائس الذي كان قد سمع أنّه في زمن ماضٍ ما، كانت هناك صحف كثيرة تصدر، وأنّ الإنسان كان يستطيع أن يعبّر عن رأيه، وأن رئيس الوزراء قد قدّم استقالته، لأنّ شاعراً قد كتب بحقه قصيدة هجاء، يشكك فيها بنزاهته، الشاعر الذي لو فعلها الآن لما عرف الذباب الأزرق له مكاناً. والذي على القصد سمع أيضاً أنّه في زمن سحيق ما، جرت انتخابات مبكّرة، لأنّ الرئيس لم يكن على قدر المسؤولية التي أنيطت به، وأنّ الطلاب كانوا يتشاجرون في أثناء انتخابات اتحاد الطلبة، وأنّ أباه وعمه كانا ينتميان إلى حزبين مختلفين. ذلك البائس الذي يرى باقي خلق الله في باقي بلاد الله، بعد انتهاء الدوام الرسمي، يمارسون الفرح، ولا يمارسون عملاً آخر من أجل سدّ الرمق، وأنّهم في عطلتهم السنوية يسافرون بين القارّات، بينما يحلم هو برحلة إلى بحر بلده الذي سمع عنه كثيراً، وغالباً ما يموت قبل أن يكحّل عينيه برؤية أمواجه، ويمتّع بدنه بالعوم في مياهه الدافئة، وإن أسعفه حظه لا يحظى بأكثر من رحلةٍ إلى ضفاف أحد السدود القريبة التي توشك مياهها على النضوب. البائس الذي يمضي عمره يرى في المناسبات أنّ لديه سيارة، وحين يلتقي مهاجراً جاء ليقضي إجازته بين أهله يحسُده لأنّه يعرف أنواع السيارات، ويحاول بأيّ شكل أن يُخرِجَ طفله الذي يطالبه بشراء «بزّة هوائية» الذي تراوده أحلام يقظة بأنّ له بيتاً، لكنّه يخشى آخر يوم في الشهر، كما يخشى أفعى ستبتلعه، لأنّ أحداً سيطرق بابه، مطالباً بإيجار المنزل. البائس الذي، قبل كلّ شيء، ولد مسلوب الكرامة، وغالباً ما يطلق، أو توقف الفراغ العنان لمخيّلته التي تسمح لنفسها بأن تصوّر له موقفاً يتمتع فيه بكرامته؛ مثلاً أن يحضر إلى بيته رجل أمن ليقتاده، فيسأله إن كان يملك مذكّرة اعتقال، فيرد رجل الأمن بأنّه لا يملك مثل هذه المذكّرة، فيشير إليه هو بسبابته إلى الخارج، قائلاً: انقلع... فيعتذر رجل الأمن وينقلع، وتدمع عيناه وهو يشاهد ذلك الموقف، ويشعر بسعادة خاطفة، لكنّه ينظر في ما حوله، خشية أن يكون أحد قد استرق النظر إلى مخيلته، فشاهده على شاشتها مرتدياً ثوب الكرامة، ويضغط زر الخروج من هلوسات مخيلته فوراً، لا بدّ أنّ عبارة «النصف الملآن» التي تستخدم لمكافحة التشاؤم مأخوذةٌ من ثقافة أجنبية ما، لأنّ هذا النصف يفترض أن يكون المقصود منه مجموعة الإنجازات التي حققها الشخص، أو التي حققتها الأمة أو الدولة، والتي يُطلب من المواطن النظر إليها، لكي تخلق في داخله نوعاً من التوازن الذي يجعله يُخرج مشاعره السلبية التي تسيطر عليه، بسبب نظره إلى النصف الفارغ، الخالي من تلك الإنجازات. لكنّ النصف الملآن في الثقافات الأخرى لا يشبه نصفنا الملآن. وإنّما على العكس تماماً من ذلك، حتى يمكن القول إنّ ما يسبّب لنا الكآبة ويبعث لدينا على التشاؤم هو النصف الملآن تحديداً، لأنّنا حين ننظر إليه نجده مليئاً بالخيبة والحرمان واليأس والهزائم والعنف والقمع، وكلّ ما يسبب المرارة والقهر. ولذلك، يصبّ في ثقافتنا عكس العبارة. وحين تشاهد شخصاً متشائماً، أو شعباً فقد الرغبة في كلّ شيء، عليك أن تقول له: انظر إلى النصف الفارغ، يا أخي، لأنّ نصفنا الملآن في الحقيقة هو نصف آسن، بينما يشكل النصف الفارغ حيز الأمل الأخير الذي يمكن أن يجري فيه التغيير الذي قد يُخرجنا من هذه الحالة. ولذلك علينا دائماً حين تداهمنا السوداوية واليأس والتشاؤم أن ننظر حصراً إلى النصف الفارغ، لا الملآن.

الشباب الأردني... البحث عن أفق سياسي

محمد أبو رمان

قفزات ملموسة قامت بها الدولة في الأردن، خلال الأعوام الماضية، في مجال تمكين الشباب الأردني، على صعيد المؤسسات والتشريعات والسياسات والخطاب والبرامج، إذ تم تدشين مؤسسة ولي العهد المعنية بصورة كبيرة بالشباب، وأحيت وزارة الشباب، بالإضافة إلى عمل صندوق الملك عبد الله الثاني، وذراعه الشبابي «هيئة شباب كلنا الأردن»، كما كبيراً من البرامج ومؤسسات المجتمع المدني الدولية العاملة في حقل الشباب وبناء قدراتهم ومهاراتهم.

جاء هذا الاهتمام، بل التحول الكبير في السياسات الشبابية الأردنية، مرتبطاً بتغيرات سياسية ومجتمعية واقتصادية عديدة. ويمكن اعتبار لحظة الربيع العربي وما بعدها بمثابة نقطة تحوّل رئيسية، أعادت تشكيل الرؤية الرسمية في ملف الشباب، لينتقل من مربّع حصره في المجال الرياضي وأوقات الفراغ، إلى المجالات الأخرى، وساهم في ذلك الحراك الشبابي، بخاصة في المحافظات، ومسيرات المتعطّلين عن العمل، وأخيراً قفز معدل البطالة في أوساط الشباب الأردني (خلال وباء كورونا) إلى ما يقارب 50%.

عملت السياسات الرسمية والبرامج الدولية، خلال الأعوام الماضية، على محاولة بناء قدرات الشباب، سواء في مهارات الاتصال والحياة والمشروعات الريادية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكانت القناعة الرسمية متمركزةً في اعتبار أن جوهر المشكلة اقتصادي، وحلّها يكون في هذا الإطار. ولكن من الواضح أنّ الرياح جاءت بما لا تشتهي السفن، فالظروف الاقتصادية ازدادت سوءاً، ومعدل البطالة قفز إلى مستوياتٍ مرعبة، بالتوازي مع ارتفاع حالة الاحتقان والشعور بالتهميش لدى شريحةٍ عريضة من الشباب، وخصوصا في المحافظات التي تفتقر إلى فرص كبيراً من البرامج ومؤسسات المجتمع القطاع الخاص، في الوقت الذي بات القطاع العام عاجزاً عن القيام بمهمته التقليدية في توظيف هذه الفئة العريضة. التطور المهم الجديد تمثّل في تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في البلاد، قبل قرابة شهرين، إذ تضمّنت رسالة الملك عبد الله الثاني إلى رئيس اللجنة سمير الرفاعي خطاباً واضحاً في بناء البيئة الآمنة والحاضنة لتمكين الشباب سياسياً، وتطوير مشاركتهم في الحياة الحزبية والبرلمانية في البلاد. فوق ذلك تم اختيار أكثر من عشرة من الشباب الأردني الناشط سياسياً ضمن أعضاء اللجنة، وتم تصميم لجنة لتمكين الشباب في اللجنة الملكية نفسها، وتعمل على تقديم توصيات متعلقة بتمكين الشباب في التشريعات السياسية المباشرة (قوانين الانتخاب والأحزاب والإدارة المحلية مثلا)، وبيئة المجال العام (بما في ذلك تشريعات وسياسات واتجاهات رسمية تجاه الشباب، كالعمل الجامعي والتمكين الديمقراطي في المدارس).

أخذت قناعة جديدة، إذاً، تترسّخ في أوساط من القرار الأردني بضرورة إدماج الشباب وتصعيد نخب شبابية إلى مواقع القرار، وتحسين تمثيلهم في العمل الحزبي والسياسي. وترتبط هذه القناعة بإدراك ضرورة نقل العمل الشبابي من مربع الاحتجاج والحراك في الشارع والغضب والإحباط والاحتقان إلى مربعات اللعبة السياسية والعمل الحزبي والتمثيل البرلماني، كما أنّ هناك إدراكاً رسمياً يعتبر جديداً بأنّ الفصل بين الجوانب الاقتصادية والسياسية في تمكين الشباب وإدماجهم غير ممكن، لذلك رأينا هذا التطور النوعي في التفكير الرسمي في ما يتعلق بالعمل السياسي الشبابي.

ثمّة أفكار مهمة وتوجهات واضحة وملموسة لدى اللجنة الملكية في إنجاز تحديثاتٍ جوهريةٍ على التشريعات السياسية والبيئة العامة. ومن الواضح أنّ هناك قناعة في أعلى سلّم القرار الرسمي بضرورة المضي في هذا المجال، ومن ذلك التوجه نحو القوائم النسبية الحزبية الوطنية المغلقة، والسير بهذا الخط بالتدرّج، وصولاً خلال إطار زمني (يقدره كثيرون بعشرة أعوام) إلى برلمان حزبي وحكومات حزبية برلمانية، وتداول سلطةٍ في هذا الإطار، ما يعني تطوير قدرات الأحزاب السياسية وعملها، على صعيد التشريعات وعلى صعيد الأحزاب نفسها التي من المفترض أن تبدأ التحضير لهذه المرحلة «المتوقعة».

> أفكار مهمة وتوجهات واضحة لدى اللجنة الملكية في إنجاز تحديثاتٍ جوهريةٍ على التشريعات السياسية

في مجال الشباب، هنالك توجّهات واضحة لتعزيز فرص مشاركة الشباب ومساحتها في العملين الحزبي والبرلماني. ووضعت لجنة الشباب توصيات بخصوص قانون الانتخاب، وتجنبت (على سبيل المثال) الكوتا الشبابية المباشرة، ووضعت بدلاً منها شرط أن يكون أحد الشباب ضمن الأسماء الأولى في القوائم المغلقة، كما تمّت التوصية بتخفيض سن المرشّح في الانتخابات النيابية إلى 25 عاماً، ووضع شروط في قانون الانتخاب لمستوى تمثيل الشباب في الهيئة التأسيسة وربط الدعم المالي للأحزاب بتوالي الشباب في المناصب القيادية في الأحزاب السياسية، وتمت التوصية بتخفيض سن المرشّح في 22 عاماً، وتأكيد السماح للعمل الحزبي في الجامعات، وفتح المساحات المطلوبة للشباب في المجال العام في البلاد.

نظرياً، هي توجهات وتصورات وخطوات تمثّل نقلة نوعية مفترضة في العمل الشبابي خلال الأعوام المقبلة، ومن «المفترض» (لاحظوا أننا ما زلنا في مجال الافتراضات) أن تؤدّي إلى تحريك الدور الشبابي في الحياة السياسية وفي الأحزاب وفي الانتخابات والعمل النيابي، لكن نسبة كبيرة من الشباب لا تزال لديها شكوك وهواجس من أن تجد مخرجات هذه اللجنة نفسها أمام مصير شقيقاتها الأكبر أمام الدولة خلال المرحلة المقبلة، أن تبعث رسائل واضحة جلية إلى جيل الشباب، فحواها أنّ الوضع تغيّر، وأن الانتماء الحزبي لم يعد خطيراً أو مرفوضاً لدى الدولة، بل أصبح مطلوباً وضرورياً لإدماج الشباب في الحياة العامة، ويوفر فرصة لهم للتعبير عن انتمائهم وتصوراتهم وأفكارهم المختلفة، وهو البديل عن الحراك في الشارع الذي ارتفعت سقوفه خلال الفترة الماضية.

أنهى معهد السياسة والمجتمع، أخيراً، ورشة عمل مهمة شارك فيها قرابة 40 شاباً أردنياً، من النخب السياسية المتنوعة والمتعدّدة، ناقشوا موضوعات الهوية الوطنية والمواطنة والديمقراطية، وطوّروا خطاباً سياسياً من نخبة من الشباب الأردني تجاه الدولة والمجتمع، وهو تطوّر يعكس حجم الحراك الجديد لدى جيل الشباب، والاهتمام بالوصول إلى «ميثاق» فكري وسياسي وطني، والاستعداد للولوج إلى العمل السياسي والحزبي، متى توفرت القناعة لديهم، واقعياً، بأنّ هنالك جدّية حقيقية لدى الدولة في تحديث الحياة السياسية، والانتقال بها إلى مرحلة جديدة، تتناسب مع حجم التحدّيات والتهديدات والضغوط التي يواجهها الجيل الجديد الذي من المفترض أن يبدأ بالولوج إلى مواقع التأثير والقرار. وقد قدّمت هذه النخبة الشبابية في المؤتمر نموذجاً مهماً عن استعدادها للمرحلة الجديدة، وكسرت القوالب المعلّبة المسبقة لدى الجيل السياسي القديم، الذي ما زال ينظر إلى جيل الشباب بوصفه قاصراً أو غير ناضج للمشاركة، وتجاوزت في طروحاتها هواجس تقليدية عديدة استخدمت ضد الإصلاح السياسي في البلاد فزّاعات.

هل ستنطلق الصافرة وتنطلق العنان لهذا الجيل ليُحدث الفرق في المشهد السياسي، ويجد مجالاً له للتعبير عن طموحاته وآماله ورؤيته للتنمية والأولويات الوطنية، والسياسات المطلوبة لمواجهة البطالة التي باتت الشبح الذي يهدّد مستقبل ملايين الشباب الأردني؟

(كاتب ووزير أردني سابق)

كاريكاتير عماد حجاج

المغرب والجزائر: انتصار الحكمة على توازن الرعب؟

عبد الحميد اجماهيري

اختار العاهل المغربي، محمد السادس، الانحياز إلى ديبلوماسية التهدئة في العلاقات مع الجزائر، بعدما تلبدت غيوم كثيرة في هذه العلاقات تنبئ بدخول المنطقة منطق التأزيم المفتوح... وجه السادس، بمناسبة عيد العرش، الذي يصادف الذكرى الثانية والعشرين لتوليه الحكم، رسالة واضحة إلى الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون «للعمل معا» في أسرع وقت ممكن، من أجل حلّ المشكلات العالقة. وهو خطاب لا يساير سيناريوهات التأزيم أو سياسة التوتير الذي كانت التطورات في المنطقة، أخيراً، قد أعطتها قوة ترجيحية واضحة، لم يغفلها المتتبعون. وقد عرفت حوليات العلاقات الثنائية لحظات توتر، ازدادت حدّتها مع تصريحات ممثل المغرب في الأمم المتحدة، عمر هلال، في سجال غير مسبوق مع وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، بحق «الشعب القبائلي» في الجزائر بتقرير مصيره، على غرار دعوة الجزائر إلى تقرير مصير «الشعب الصحراوي» وجبهة بوليساريو (انظر مقالة الكاتب «المغرب والجزائر... توازن الرعب في المنعطف الكبير» في «العربي الجديد» 7/2). وادى ذلك إلى استدعاء الجزائر سفيرها في الرباط، من أجل التشاور، متهمة المغرب بعدم الرد على استفساراتها بشأن تصريح ممثله في الأمم المتحدة.

وفي وقت غطتْ فيه الساحة السياسية المغربية والجزائرية كلّ أنواع السرديات الحربية، جاء خطاب العاهل المغربي، ليدعو إلى العودة إلى التوابت التي ميزت السلوك المغربي إزاء الجزائر، ما يعد قراءة لمتغيرات المنطقة الأورومتوسطية، وقراءة أيضاً للمستقبل المشترك على ضوء استراتيجيات أوروبية وشرقية، تريد أن تلعب على حبل استمرار النزاع بين الطرفين. ويستوجب سياق الدعوة المغربية بعض الملاحظات أهمها:

تجديد دعوة اليد الممدودة التي أطلقها الملك محمد السادس في 8102، ثم كرّرها في مناسبات أخرى، والتي تدعو إلى حوار سياسي مشترك، بدون شروط ولا مسبقات. واقترح المغرب وقتها آلية سياسية للعمل المشترك لمعالجة الملفات العالقة. إعادة تأطير العلاقات الدبلوماسية، بثوابت المغرب الكبرى، ما يعني إعادة تأطير الدبلوماسية المغربية نفسها، من خلال هذه الثوابت. وعوض الاتجاه نحو سيناريوهات القطيعة، تفضيل العمل على تجاوز ظروفها. وبالنسبة للمغرب تبدو القطيعة، مجسّدة في إغلاق الحدود البرية بين البلدين وضعاً شاذّاً، فهذه الحدود الوحيدة في العالم التي ما زالت مغلقة بين بلدين جارين، في تناقض مع توجه دولي وإقليمي نحو تجسير العلاقات وفتح المجال لتنقل الأفراد والبضائع وغير ذلك. وقد كان لافتاً أنّ العاهل المغربي استند إلى سردية مغاربية، بالإشارة إلى اتفاقيات المغرب العربي الموقعة في مراكش عام 9891 بحضور قادة دول المغرب الكبير، ومنهم من رحل عن الحياة ومنهم من رحل عن السلطة، وضع الثنائي المغربي الجزائري في قلب النظام المغاربي الجديد، الذي يتولّد في ليبيا وفي تونس، وما قد ينتج عن ذلك. وباستحضار خطاب محمد السادس في قمة الرياض الخليجية المغربية، في إبريل/ نيسان 2016. وبحضر التنبيه الذي وجهه عن التطورات المرتقبة، وذلك بانتقال شرارات الحروب الأهلية وتفكك الدول التي خلقت ماسي الشرق العربي إلى الغرب المتوسطي العربي الإسلامي، وتزايد الرهانات على المنطقة من طرف قوى وتكتلات دولية معروفة، بات صراعها في المنطقة يُرى بالعين المجرّدة. توجيه رسالة إلى داخل المغرب، أيضاً، سواء إلى الإعلام أو الفاعلين السياسيين أو الديبلوماسيين، أنّ الاختيار الثابت هو خيار البناء المشترك، وتغيير المزاج العام، واستبعد المغرب، في اللحظة الراهنة، الوقوف عند تجديد المسؤوليات، وما يترتب عنها من تبعات، منها الاعتذار أو غير ذلك، بالدعوة إلى أن المسؤولين عن الوضع قد رحلوا، وأنّ التنسيق يجب أن يتجاوز الوضع الحالي، بتفكيك الأساطير المؤسسة لخطابات العداء، ومنها الشر الذي قد يدخل مع فتح الحدود، أو تنشيط التجارات الممنوعة في المخدرات وفي الهجرات... إلخ.

(كاتب مغربي)

> قطع خطاب العاهل المغربي مع سيناريوهات القطيعة، وأعطى فرصة جديدة للواقعية السياسية

النظام السوري ولعبة الإشارات المتناقضة

عبير نصر

سرعان ما أصبح نظام الحكم في سورية نموذجاً حيّاً على خلق استقطاب طائفي صريح، قائم على فساد كبير، موشّح بغطاء ليبرالي مرتبك، يستند إلى علاقات القرابة، أو إلى الجهوية والزبونية. في وقتٍ تبنّى فيه نظرة شوفينية متعصبة تجاه الشارع السوري، سعى من خلالها إلى تدجينه، وجعله مشبعاً بروح الخوف والانهزامية. ولم ينفكّ يمارس لعبة التضليل والتشويش، ففي وقتٍ نادى فيه بالعقائد، والأيديولوجيات الشمولية التي لا يأتيها الباطل على حدّ زعمه، نادى كذلك بالديمقراطية القائمة على مشروعية التنوع، والاختلاف، وعلى نسبية الحقيقة، واحتمال خطأ الذات. وكلّ ما أنجزه أنه أنهك نفسه في سوق الميزات، والمسوّغات، لأهمية ضبط الأنظمة الثقافية، والمجتمعية، فحوّل السوريين إلى مسوخ بشرية، تشكل رصيداً، وخزاناً دائماً لإنتاج الاستبداد، والتطرّف، والعدمية، والفوضى. تمخّض ذلك عن إنجاز أكبر وأخطر عملية إعدام للكيان السوري، عملية تصوّر التغيير خراباً، والحرية قتلاً. ولعلّ التعسّف هو السمة الأساسية للخطاب السياسي في الداخل، ينادي المستبدّ بالديمقراطية بلغةٍ ساكنةٍ وقطعية، بينما يعلم، في قرارة نفسه جيداً، أنها ليست صيغة للحكم، إنّما هي أولاً ثقافة وطريقة حياة، وإنّ مشكلها إلى مجرّد آليات شكلانية فوقية، من شأنها تغليط الحدود بينه وبين السوريين.

والأخطر من وجود التعسّف نفسه استخدامه باسم القانون المفضل له مقاس أصحاب المصالح، بحجّة الارتقاء بسورية من الدولة اللادولة في عهد الأسد الأب إلى الدولة القوية في عهد الابن. مبرّرين أنّ العنف المباشر المجرّد ضرورةٌ لازمةٌ للانتقال إلى هذه المرحلة، ولاحقاً إلى شكل من الديمقراطية التوافقية العادلة، للحؤول دون نشوب نزاع أهلي. وليس أدلّ على هذا التناقض والانفصام من المحاكمات الجائرة لنشطاء المجتمع السوري، الذين رفضوا الاستبداد حتى لو كانت قيوده من ذهب، أو كانت جرائمه قد شُيّدت من لافتات الفضيلة. محاكماتٌ فاقتْ، في معانيها ودلالاتها، ما حدث في ثمانينيات القرن الماضي. ما يشير إلى حقيقةٍ واضحة: أنّ النظام السوري يُصدر إشاراتٍ بالتعسّف والمنع وأخرى بالتراخي والسماح. إشارات بالتهديد والوعيد وأخرى بالإصلاح والتجديد. هذه اللغة المتناقضة باتت صمّامات أمان، للتحاور مع شعبٍ محتقنٍ في الأساس، تستخدم حسب الظرف والمصلحة. وفاته أنّ الإكراه المغالي في القمع يصبح مرضاً ينهش الدولة ذاتها. وبدلاً من أن يكون سياسياً «للوزين القوى»، فإنه يصبح ساحةً «لمراكز قوى» متصارعة. على صعيد آخر، سعى النظام إلى منع تبلور حركةٍ اجتماعيةٍ ثقافيةٍ سياسيةٍ موحدة إزاء طروحاته، وآلياته، وممارساته الاستبدادية. والمفارقة الأكثر وضوحاً، في هذا السياق، أنّ سياساته الخارجية تتعامل بالنقد والاستهجان لخطاب المتنفذين والأقوياء في النظام الدولي، واحتكامهم للقوة والعنف في حلّ المشكلات العالمية، وتنكرهم لنداء الضعفاء لحوار الحضارات والمجتمعات. بطبيعة الحال، لم يكن بشار الأسد صالحاً لا لزمن السلم، ولا لزمن الحرب على الإطلاق، فالمستبدّ لا يعرف لغة التنازل، ولا يقبل التفاوض على بعضٍ من سلطاته. وإنّ غاية الإصرار على المسرحية الانتخابية لعام 2021 فهر كلّ إرادةٍ تطمح إلى التغيير، وتدفع باتجاه الحرية. وخلال القَسَم الدستوري، إثر فوزه الحتمي بولاية رئاسية رابعة، وفي انفصام ينطوي على كثير من التناقض والتشرذم، أشار الأسد إلى «أنّ رهان أعداء سورية في المرحلة الأولى من النزاع كان على خوف الناس من الإرهاب، وتحويل المواطن السوري إلى مرتزقٍ يبيع وطنه، غير أنّ الشعب أفشل هذه المخططات، وأثبت مرّةً أخرى وحدةَ معركة الدستور والوطن». والمفارقة المستفزّة هنا أنّ الخطاب السياسي، وطوال عقودٍ خمسة، أكد أهمية الدولة الديكتاتورية القوية في تعزيز الاستقرار الداخلي، وتقويض جميع أشكال الاحتجاج الاجتماعي، والاضطرابات، والهزات.

والمتابع للمشهد السوري منذ بدء الثورة السلمية، حتى عسكرتها، ثم تحوّلها المشؤوم إلى حربٍ بالوكالة، يستطيع ملاحظة مفارقةً عُجيبة أخرى، تكشف طبيعة الأزمة المتفجّرة، وتداعياتها المتصاعدة. نعني بها حالة الازدواجية التي يعاني منها الخطاب السياسي المعلن، وما نُفّذ حقيقةً على الأرض. ففي أوّل كلمةٍ رسميةٍ له بعد اندلاع الاحتجاجات، اعترف بشار الأسد أمام البرلمان بأنّ الإصلاح تأخر «لكن سورية ستبدأ الآن». موضحاً «نريد أن نسرع ولا نتسرّع». وفي محاولةٍ لامتصاص طوفان الانتفاضة الشعبية، قال الأسد «إنّه ليس كلّ من خرج للمظاهرات متآمر، بل الغالبية خرجت بشكل عفوي وحرّكتها أقلية مُتآمرة». مؤكّداً حرصه على عدم إراقة دماء السوريين، وتفهّم مطالبهم، للعمل على احتواء الأزمة، ورأب الصدع. وفي واقع الأمر، اشتدّت القبضة الأمنية على المتظاهرين، بعدما تراجع رأس النظام عن موقفه، فوصف الثورة الطارئة بأنّها «فتنة»، و«مؤامرة»، و«فوضى» نتيجة لتدخل خارجي، بدون أيّ اعتبار لحقوق الشعب السوري، وإرادته، وحريته المغصوبة. كما انطلقت آليات الجيش لملاحقة الثوار، بدءاً من درعا، مروراً بتلكلخ على الحدود مع لبنان، وليس انتهاء بجسر الشغور على الحدود مع تركيا. وخلال العشرية السوداء، تناقلت خطاباتُ الإصلاح واستراتيجية الكلام المُباح، فأنجزت قفزاتٍ سلحفاتية أهمها: إصدار قانون جديد للأحزاب (مقيّد سلفاً بشروط قاسية عديدة)، مراجعة قانون الطوارئ، وبعض أحكام الدستور (بدون تحديد لمعنى هذه المراجعة). إنشاء مجلس أعلى للإعلام، وتفعيل دور المرأة. القفزة الكبرى الوحيدة تجلّت في الارتفاع المستمر للمواد الأكثر أهمية في حياة السوريين الجياع، على رأسها الخبز والأدوية والوقود. وأمام التحولات الصادمة بعد عام 2011، ارتأى النظامُ السوريّ أنّ السبيل الوحيد لقطع الطريق أمام المعارضة الوطنية هو اصطناع معارضةٍ في الداخل، وإفساح المجال لظاهرةٍ محدودةٍ من النقد، (سواء من أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية أو خارجها)، قادرة على التحكّم بها، وضبطها، ورسم حدودها، وتوجهاتها. تقوم هذه اللعبة المكشوفة بأدوارٍ عديدة: فهي إشارة مباشرة إلى الخارج بإجراء تغييراتٍ في الداخل السوري، وهي بالآلية المرسومة، أيّ كيل المديح وانتقاد الجزئيّات في آن معاً، ستكون وظيفتها غير مؤثرةٍ على الصعيدين، الاجتماعي والسياسي. على المقلب الآخر، يتمّ إرباك المعارضة السياسية الفاعلة، وعزلها عن التأثير بالواقع السوري. تقليم أظافرها، ثم إلباسها عباءة الطائفية في سبيل رفع النظام إلى رتبة القداسة، ومنْع مساءلته ونقده.

تؤكد مآلات الثورة السورية الراهنة أنّ الحياة، بعمومها، في حالة إنهاكٍ شديدة يُرثى لها. ممزقةٌ إثر صراع داخلي تديره استراتيجية التناقضات. يخرج الأسد اليوم وقد أجرى عمليات تجميل لوجهه، ليُدلي بقسمه الدستوري أمام شعبٍ عاجزٍ عن تأمين أبسط مستلزمات الحياة، والحال على هذه الدرجة من التأزم، لا بدّ أن يطرح السؤال الأهمّ في التراجيديا السورية: من أين جاء هذا الخراب كلّه؟ فيأتي الجواب تلقائياً، بعدما تؤكّد الوقائع الملموسة أن أصل المشكلة سياسية، أدّت إلى مجتمعٍ مستقيل. وأنّ طرق الحكم السياسي ونموذجه شكّلا أخلاق الناس، ووعيهم، وسلوكياتهم، فانتجت أفراداً يائسين على جميع المستويات، محكومين بعقلية التأليه الحاكم المستبدّ، الذي تفنّن في اللعب على وتر الإشارات المتناقضة لكسب جولات الحرب المستعصية. وسط غياب تام لحياةٍ برلمانية حقيقية، قائمةٍ على سلطاتٍ فعليةٍ مؤثرة، تشمل فيما تشمل حجب الثقة عن الحكومة السورية. أدّى ذلك كلّه إلى سيادة أزمةٍ عامةٍ في القيم والتوجهات، تمثلت في الجنوح إلى الخلاص الفردي، والعائلي، ثم الارتداد إلى حالاتٍ من التعصّب والانغلاق.

(كاتبة سورية)

> أزمة عامة في القيم والتوجهات، تمثلت في الجنوح إلى الخلاص الفردي، والعائلي، ثم الارتداد إلى حالات من التعصّب والانغلاق

من أعاد سيف القدس إلى غمده؟

عيسى الشعيبي

بادئ ذي بدء، كانت تسمية معركة الأحد عشر يوماً، في مايو/ أيار الماضي «سيف القدس» تسمية موفقة للغاية، على العكس من تلك التسميات التي أطلقتها حركة حماس على مواجهاتها السابقة مع قوات الاحتلال، مثل معركة «الوهم المتبدّد» أو غيره من التسميات المرتجلة، فليس هناك أبلغ من رمزية السيف، دلالة على القوة، ولا هناك أكثر أهمية من القدس، أقرب رقعة في الأرض من باب السماء.

لا هذه التسمية الصائبة تماماً، ولا توقيت هذه المعركة الصاروخية، كانا محض مصادفة، ذلك أنّ نصرة القدس التي ظل جرحها لا يؤلم أحداً سوى أهلها، كانت نصرة مستحقة من دون ريب، كما بدت اللحظة السياسية مواتيةً تماماً، لمنح المدينة المقدّسة الأولوية الأولى على سلّم الاهتمامات الوطنية، سيما في وقتٍ ازداد فيه المحتلون شراسةً في عمليات تهويدها، وتهجير أحيائها، غير أنّ التفوّل على القدس، والاستغراق بمواطنيها أكثر من ذي قبل، ناهيك عن استهداف المسجد الأقصى بعدوانيةٍ مفرطة، لم يكن الباعث الوحيد لتجريد السيف من غمده، ولا لإقامة مثل هذا الرابط غير المسبوق بين غزة ودرّة المدن الفلسطينية، فقد كانت هناك جملة من المتغيرات الداخلية، سيما في الضفة الغربية، بما في ذلك إرجاء الانتخابات، شكلت حوافز إضافية لحركة المقاومة الإسلامية، كي تضرب ضربتها المدوّية هذه، وتصيب عدة عصافير سمينة بحجر واحد، في

تونس وسؤال ما بعد الانقلاب

مهنا الحبيل

ليست رسالة المقال بحث أزمة تونس العميقة، بعد إجراءات الرئيس قيس سعيّد التي عطل فيها الدستور والمؤسسة التشريعية، وهذه عادةً مقدماتٌ لتشكّل استبدادي، ليس في نموذج التجربة المصرية وحسب، بل في سياق أحداث العالم الجنوبي الذي تبدأ عودته إلى الديكتاتورية بنقض التداول السياسي، بعد أن يُحلّ البرلمان الذي صوّت الشعب له في أجواء حرية حقيقية، هذه الحرية اليوم لم تعد قائمة.

وقد ينجح التدافع السياسي بين المناوئين لحركة النهضة في مستوياتٍ أقل، أو الذين يخشون من قوى اليسار الأخرى، وهي قوةٌ لا يُستهان بها في الاتحاد التونسي العام للشغل، فرض معادلةٍ تسمح لاستئناف ديمقراطي نسبي، قد تُحدثها قاعدة توافق محدّد بين الرئيس واتحاد الشغل وترويكا النفوذ الجديدة، تحجّم حضور النهضة وتفتح لها باب المشاركة بمستويات أقل، فيما لو رفضت «النهضة» قاعدة اللعبة، وتدفع إلى المصير المصري.

لا نستطيع الجزم بهذا التصوّر، وقيادة «النهضة» التي اشتهرت بمواقفها الحكيمة، على الرغم من الانحياز الشرس ضدها، ساهمت بالضرورة في إفشال خطط دفع تونس إلى السقوط، لكن إشكالات «النهضة» ذات عمق آخر، يشمل فترة الانتقال القصيرة، من الفكر الحزبي الضيق إلى العمل الوطني العام. ومع أهمية تقييم خطوة الشيخ راشد الغنوشي في الإصرار على رئاسة البرلمان الذي كان مبكراً على ميدان التدافع السياسي الشرس في تونس، ولم يكن هناك اضطرار لهذا الملف الذي فجرته القوى السياسية في وجه الشيخ راشد، واستُخدم لتبرير الاحتقان الواسع.

هذا المسار، إضافةً إلى النقد الديمقراطي من تيار الإصلاح النهضوي للشيخ، ليس مبرّراً ليوضع الرجل في ذروة المسؤولية وتشوّه صورته، وخصوصا من خلال كامل سيرته الوطنية، وبالذات في رحلة تونس الصعبة، وتثبيت السلم الأهلي، وهو تحاملٌ واسعٌ شمل المنصف المرزوقي في حديثه لقناة الجزيرة، والذي حمّل أيضاً الشيخ راشد المسؤولية لقرار تحالفه مع الرئيس الراحل الباجي السبسي. في حين خارطة التصويت المؤيدة للمرزوقي، ثم التوازن القومي الذي فرضه الباجي السبسي في مواجهة التدخل الخليجي، يُقرأ اليوم بأنه كان أساساً وطنياً لتحييد تونس عن رياح الخليج، وكان من الممكن، في ظل تراجع شعبية «النهضة» اليوم، أن يُحدّد الشعب كتلتها النيابية، كما أن أزمة ازدواجية التداخل بين السلطات التي يُحتجّ بها كانت مشروعاً دستورياً لما بعد الثورة، لا «النهضة» وحدها، وتصحيحه يُفترض أن يكون مسؤولية المؤسسة التشريعية. وهذا الحديث لا يُزكّي «النهضة» من أخطائها، ولكن القضية في اتخاذ الصراع معها حجّة لنقض التجربة التونسية الوحيدة الصامدة.

أما الأسئلة الكبرى فهي تشمل بلدان الوطن العربي، وقد تختلف في تفصيلات وتتفق في أساسيات، وأين يُحدِّد هذا الواقع مستقبل العمل السياسي والمشروع التنفيذي لإنقاذ العرب، من حالة الفشل العام بغطاء ديكتاتوري، أو فشل سياسي تم تعطيله تقنياً، ليصبح الشعبُ على عجز كامل يبدأ فيه بلعن الديمقراطية. هذه الديمقراطية التي لا يوجد شك في أنها مخرجٌ من إثم الاستبداد بشقيه، القمعي ضد الإنسان وحريته، ومنع تمكين المركز الغربي من الهيمنة على مُقدّرات الوطن العربي، والتحكّم في مساحة استقلاله، تحتاج بالضرورة مراحل متدرّجة، من أهمها تشكّل المجتمع المدني التضامني القوي، وهو مجتمعٌ لن يكتمل من دون أرضيةٍ جامعة له، تحتاج إلى حدٍ أدنى من الاستقرار السياسي والمعيشي. وهو ما يعني أن أي قوى تكافح لأجل تغيير واقع قطرها القومي، وبالذات من الحالة الإسلامية، تحتاج أن تحدّد خريطة التأسيس الثقافي أولاً مع أطياف وطنها وأولويات الدولة، وثانياً ما هو الممكن السياسي لها لمنع تغوّل الاستبداد. ويعترض بعضهم على هذا الطرح باعتباره تراجعا مرفوضا، وقد حضّ مغرّدون عرب من التيار الديني التحشيدي، في أول ساعات الانقلاب، كوادر «النهضة» بالعمل على مواجهة الجيش ودباباته في الشوارع، بناء على التجربة التركية، ولكن هذه التجربة مختلفة تماماً. وهذه الأصوات نفسها، بعد أن مضت الساعات الأولى، عادت تلومهم لماذا لم يُشكّل الشيخ

> المأزق الكبير تونسياً وعربياً هو غياب حلف الفضول القُطري أو القومي للشعوب العربية في سبيل الوصول إلى استقرار إصلاحي سياسي

راشد قوة عسكرية موالية داخل المخابرات والجيش التونسي، تواجه هذا الانقلاب عسكرياً، كما فعل أردوغان بزعمهم، هل هذا كان هو الحل، وهل كان متاحاً في حالة تونس؟ هل مثل هذه الوصفات تمثل بالفعل حالة نضج في التفكير الإسلامي، أم بروباغندا طائشة لم تحم وطناً ولا حرية، ولم تحفظ الدماء؟

السؤال الكبير هنا: كيف تتعامل حركة النهضة والقوى الوطنية الديمقراطية مع الحدث، سواءً اكتمل في انقلابه أو عُطل بعض تطرفه؟ وهل ذلك يسمح بأن تجري جولة انتخابات حرّة؟ فالمهمة اليوم هو الوصول إلى مرحلةٍ لتجديد للمؤسسات عبر صندوق الشعب لا تعسّف الرئيس. ولكن المأزق الكبير تونسياً وعربياً هو غياب حلف الفضول القُطري أو القومي للشعوب العربية في سبيل الوصول إلى استقرار إصلاحي سياسي، تتربّص به قوى الثورة المضادّة، ولكن أيضاً هناك حسابات أخرى تخدم هشاشة الوضع، فالعلاقة الاستقطابية مع تركيا يجب ألا تُستدعى، ويجب تثبيت تعامل الدولة العربية مع الدولة التركية، لا التيارات ولا فكرة الولاء للعثمانية الجديدة، فهذا النوع من الاستقطاب ليس في صالح الشعوب العربية ولا تركيا. المصالح تبنى بين الدول، وليس بين الدول والتيار، قد يكون هناك مشتركات فكرية، ومصالح ثقافية ووحدة موقف في الشرق المسلم، وقد يكون هناك اتفاقات خاصة بين الدولة العربية وتركيا، يقيم نجاحها بقدر تحقيقها السلم الأهلي والنجاة من التدخلات الأخطر، لكن ليس عبر تبعية التيار الديني لتركيا.

ومرجعية المصالح القومية واضحة للغاية في السياسة التركية أخيرا مع مصر والسعودية. ولذلك يجب أن تؤمن العلاقات الوطنية، بعيداً عن الاستقطابات الموسمية، المهمة الضرورية اليوم لبلدان الوطن العربي، هي كيف يؤمن العبور لدولة مستقلة مستقرة بالسلم الأهلي، تخلق فكرها المدني المتحد، وتطور تقدّمها لدولة الحقوق والحرية والقيم الأخلاقية.

(كاتب عربي في كندا)

العراق... أحزاب بلا جماهير

إياد الدليمي

بحسب إحصائية أصدرتها مفوضية الانتخابات العراقية السبت الماضي (2021/8/1) وصل عدد الأحزاب المترشحة للانتخابات البرلمانية المقرّرة في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل إلى 167 حزباً، وهو رقم يكشف حقيقة الواقع الحزبي والعمل السياسي الفوضوي في العراق، والذي تشكل عقب الاحتلال الأميركي عام 2003.

وعلى الرغم من هذه الوفرة «الحزبية» في العراق، فإنّها وفرة حزبية فارغة المحتوى والمضمون، فأكثرية هذه الأحزاب لا تمتلك أيّ قاعدةٍ جماهيريةٍ، بل إنّ كثيراً من تلك الأحزاب لا يمتلك حتى برامج حزبية أو فكرية أو أيديولوجية، ناهيك طبعاً أنّ كثيراً منها تشكل قبل الانتخابات لغرض خوض الانتخابات، بمعنى أنّه، وعقب تلك الانتخابات، لن يكون له وجود، إذا لم يفز هو أو أحد مرشّحيه فيها.

يعود تاريخ تشكيل الأحزاب في العراق إلى عام 1922، عقب صدور أول قانون لتنظيم العمل الحزبي، وذلك بعد عام من تأسيس الدولة العراقية، وتنصيب فيصل الأول ملكاً على العراق. لكنّ هذا لا يعني بأيّ حال أنّ العراقيين لم يعرفوا تشكيل الأحزاب أو الانتماء إليها قبل هذا التاريخ، ففي كتابه «الأحزاب السياسية في العراق، السرية والعلنية» يسرد المؤلف، هادي حسن عليوي، جانباً من واقع الحياة الحزبية في عراق ما قبل الملكية، مشيراً إلى أنّ أولى البوادر الحزبية تشكّلت بتأثيرٍ من أحزاب وجمعيات سياسية عربية نشأتْ في الأستانة أو في مصر أو بيروت ودمشق، مثل جمعية العهد وجمعية الإصلاح وجمعية العربية الفتاة، وكان روّادها من العسكريين والسياسيين والطلاب العراقيين الذي كانوا على صلةٍ بالدولة العثمانية والبلاد العربية المجاورة وأوروبا، مثل نوري السعيد، وجميل المدفعي، وطه الهاشمي، وعبد الله الدليمي، وشريف الفاروقي، من الضباط. وكان من القوميين العرب السياسيون والمثقفون، ياسين الهاشمي ومولود مخلص، وداود الجلبي. ومن هذه التجمّعات «العلم» التي تشكلت عام 1914، والتي اندمجت بحزب العهد عام 1916، وجمعية الإصلاح التي كان يرعاها يوسف السويدي، والذي كان معارضاً لحكم «الاتحاد والترقي» فاعتقل ونفي إلى خارج العراق.

بدأت حركة تشكيل الأحزاب عقب صدور القانون المُنظم لعملها عام 1922. ويمكن القول إنّ غالبية تلك الأحزاب التي ظهرت خلال العهد الملكي تأثرت، بطريقة أو بأخرى، بالحزبية التركية أو الشامية أو حتى المصرية، فغالبيتها كانت برجوازية الطابع، واقتصر عملها على أعيان المجتمع ونخبه الفكرية أو حتى المالية، ولم تكن قادرةً على أن تشكل قاعدة جماهيرية صلبة، بل إنّها، في أحيان كثيرة، بدت شبه معزولة عن الشارع الذي كان يمكن أن تحرّكه قصيدةٌ لشاعر منتفض ضد «حلف بغداد» أو غيره. لكن، ما يسجل للعهد الملكي أنّه لم يسمح بتشكيل الأحزاب على أسس عرقية أو دينية أو طائفية، كون المشرّع آنذاك أدرك خطورة مثل هذه التحزّبات على شعبٍ متنوع الأعراق والقوميات، وحتى الأديان.

بعد الانقلاب على الملكية، ومجيء الضباط وإعلان الجمهورية، شهدت حركة تشكيل الأحزاب انعطافة مهمة، بالسماح بتشكيل الأحزاب الدينية أو العرقية، فظهر الحزب الإسلامي، ذراع الإخوان المسلمين في العراق، وظهر حزب الدعوة، الشقّ الشيعي من دعوة الإخوان، إن صحّ التعبير، كما ظهرت الأحزاب الكردية والقومية. ليس هذا فحسب، بل استعان نظام عبد الكريم قاسم ببعض تلك الأحزاب لقمع معارضيه والرافضين حكمه، حتى أنّه سمح لبعضها بتشكيل مليشيات مسلحه تقوم بما قد يعجز النظام عن القيام به، كما حصل مع قمع ثورة الشواف في الموصل عام 1959 من مليشيات الحزب الشيوعي العراقي.

بعدها، أصاب الحركة الحزبية في العراق

> سطوة المليشيات وسيطرتها، وغياب أيّ هيبة أو سلطة فعلية للدولة، يجعلان من العمل السياسي الجماهيري ضرباً من المستحيل

جمود طويل وركود، كاد يُنسي العراقيين مفردة الانتماء الحزبي، فقد كان نظام الحزب الواحد، البعث العربي الاشتراكي، حزب الجميع، وعلى الجميع أن يكونوا جزءاً من هذا الحزب، حزب السلطة، وسلطة الحزب، فكلّ العراقيين بعثيون وإن لم ينتموا، كما عبر عن ذلك الرئيس الراحل صدام حسين.

وبعد عقود من هيمنة الحزب الواحد، جاء عهد الاحتلال وديمقراطيته التي بشّر بها، ولعلّ واحداً من أهم وجوه الديمقراطية كان السماح بتشكيل الأحزاب، فكانت سماء بغداد تمطر أحزاباً وتيارات سياسية، سريعاً ما تبين أنّ كثيراً منها مجرّد واجهات سريعة الزوال، بعدما تبين لأصحابها أنّ العهد ليس عهد الحزبية التي نشأ عليها قانون الأحزاب العراقية عام 1922، وإنّما هو عصر الأحزاب الدينية، والدينية حصراً، فخرجت من اللعبة واجهات حزبية كثيرة، ليبرالية أو حتى قومية أو حتى تلك الوطنية، لتخلو الساحة إلّا من تلك الأحزاب الدينية أو الطائفية.

ولعلّ انتخابات عام 2010 كانت الفرصة الأخيرة أمام عراق ما بعد 2003، ليبني بيئة عمل حزبي يمكن أن تسهم في عودة الجماهير إلى الأحزاب، ففي تلك الانتخابات، اختار جزء كبير من العراقيين القائمة العراقية التي كان يتزّعمها إياد علاوي، وفعلاً فازت تلك القائمة بالانتخابات، غير أنّ الالتفاف الذي أسهمت به المحكمة الاتحادية وقتها، والتفسير القانوني الذي طرحته في ما يتعلق بالكتلة الأكبر، أبعداها عن صدارة الانتخابات، وبالتالي أبعد زعيمها عن تشكيل الحكومة، وأُبعدت معه فرصة تشكيل أحزاب لها قاعدة جماهيرية قادرة على إيجاد فرص التغيير.

(كاتب عراقي)

بحثًا عن الجمهور التونسي المفقود

أيمن نبيل

منذ إصدار الرئيس التونسي قيس سعيّد قراراته التي تركز كل سلطات الدولة في يده، في 25 الشهر الفائت (يوليو/ تموز)، انشغل المجال العام العربي بمستقبل تونس السياسي، ومآلات خطة سعيّد الواضحة لتهشيم النظام الديمقراطي.

أول ما يتبادر إلى ذهن الحريصين على النظام التونسي الوليد السؤال: أين الناس؟ أين الجماهير التي تخرج لحماية التجربة الديمقراطية ومكتسبات الثورة قبل عشر سنوات؟ ويقترن السؤال طبعًا بصورة المتظاهرين الأتراك الذين وقفوا أمام دبابات المحاولة الانقلابية في تركيا في يوليو/ تموز 2016. علاوة على الفروق الأساسية بين المحاولة الانقلابية التركية و«مشروع» الرئيس (المنتخب) سعيّد، وبغض النظر عنها. هنا نجابه أولى العثرات في تفكيرنا بشأن الديمقراطية وعلاقة القطاعات الاجتماعية بها: الدفاع عن الديمقراطية اجتماعيًا، والاستعداد للتضحية لأجلها، لا يحدثان لمجرّد الإيمان بالقيم الثاوية فيها. الحريات العامة مثلًا مسألة ملحّة عند طبقات اجتماعية وشرائح مهنيّة محدّدة لا تقوم لنمط حياتها ونشاطها قائمة بدونها، ولكنها ليست همًا اجتماعيًا شاملًا في الديمقراطيات الراسخة (كما رأينا في الولايات المتحدة الأميركية في عهد ترامب) بلّه الديمقراطيات الوليدة. الدفاع عن الديمقراطية من أسفل وبمواجهة السلطة يحتاج على الأقل أحد أمرين: تكوين الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي توسّع قواعد الديمقراطية في المجتمع، واتفاق النخب السياسية الديمقراطية على مواجهة المحاولات الانقلابية وقدرتها على حشد الجماهير تصديًا لها. من هذه الزاوية، لا تبشّر الحالة التونسية بالخير؛ لأسباب موضوعية وذاتية. لم تنجز القوى السياسية الديمقراطية، طوال عشر سنوات، تقدمًا في حل المسألة الاجتماعية - الاقتصادية (البطالة، وفروق التنمية بين الداخل والساحل، على سبيل المثال)؛ أي أنها عجزت عن ربط الجماهير بالديمقراطية عبر التنمية، وهو ربط غير سببي بالطبع؛ فلا علاقة ضرورية للديمقراطية بالتنمية تاريخيًا، وكثير من الاقتصادات الصناعية والمجتمعات الحديثة في عصرنا بنتها ديكتاتوريات، بل وحتى فاشيّات، وليس أنظمة ديمقراطية، ولكنه ربط ضروري في الحالة العربية تصليبًا للديمقراطية الناشئة، واحترامها في الثقافة السياسية للمجتمع. كما أن القوى الديمقراطية التونسية لم تظهر سرعة الحركة وتقدير خطورة الموقف بحشد الناس للمواجهة، إما إشفاقًا من مغبّات الصراع أو عجزًا عن التواصل مع القطاعات الشعبية ومطالبتها بالتضحيات، وهذا أكثر ما يثير القلق في الحدث التونسي برمته. القوى الديمقراطية تكتفي حتى الآن بتسجيل الموقف والبحث، الصادق والوطني، عن تهدئةٍ أمام طرف من الواضح أنه لا يريد أكثر من هذا السلوك من خصومه، حتى يمضي في مخططه. وسعيّد ليس ساذجًا ليتوقع أن تقف معه القوى البرلمانية التي تضربها قراراتُه، على الأقل في بداية الصراع، ويكفيه ألا تذهب إلى المواجهة عبر الشارع.

لم تصطف قوة سياسية وازنة مع قرارات الرئيس سعيّد حتى كتابة هذا المقال، وحتى ما يقال عن دور للجيش يقع بين المبالغات الفجّة وتأثير الصدمة المصرية التي لم يستفق منها المجتمع السياسي في مصر كما ثبت مرّة جديدة من تعليقات المعارضين المصريين على مجريات الأحداث في تونس. أما عمليًا، فالجيش (يجب الحذر منه دائمًا) يتصرف بوصفه جيشًا مهنيًا يخضع للسلطة المدنية؛ خصوصا وأن ديباجة كل ما يفعله الرئيس دستوري، بغض النظر عن تهافتها بحسب القانونيين الذين علقوا على مستوى دستورية قراراته، وليست وظيفة الجيش تفسير الدستور. خطورة مبالغة القوى السياسية الكبيرة في لعب دور الحكيم هي في أن الوقت لصالح سعيّد، وليس في صالحها؛ فجهاز الدولة والتشكيلات السياسية الكبرى والتنظيمات المدنية القُطرية، مثل الاتحاد العام التونسي للشغل الذي لم يصطف مع سعيّد تمامًا، ولكنه لم يأخذ المسافة نفسها منه أيضًا؛ بعضها ممتعض، وبعضها يريد لعب دور الوسيط، والآخر يقف في الوسط متربصًا ينتظر إلى أين ستتحرّك الأمور.

سيكون من الصعب على «الطرفين»، الرئيس والقوى الديمقراطية، الانتصار في هذه المعركة بدون استقطاب هذه القوى المتردّدة، الواقفة في الوسط، إلى صفّه. لا يضيّع سعيّد الوقت. منذ بداية «انقلابه على الدستور»، حشد أنصاره وأنزلهم الشارع تخويفًا للجميع من مغبّة إنزال معارضيه حشودهم و«العنف الذي سيفجره»، ويجري تغييرات وتعيينات في مختلف أجهزة الدولة المدنية والأمنية، محاولًا زحزحة الأمور وتغيير توازن القوى والاصطفافات التي لا ترجّح كفته ولا تؤهله لحسم الصراع نهائيًا، ويصدر قراراتٍ تلو أخرى منذ 25 يوليو تسحق البرلمان سحقًا. ومن الواضح أنه يتحصل على دعم إقليمي (سعودي - مصري على الأقل) ولا يتحصل خصومه على دعم مماثل. وإذا استمر في استكمال هذه الخطوات وتطويرها بدون أن تتفق القوى الديمقراطية على مجابهته، بحشد قواعدها وجماهير الشعب التونسي إلى الشارع (إذا كانت قادرة على ذلك بالأساس)، فإن تطاول الزمن سيمكّن الرئيس من تصوير الصراع على مستقبل تونس إلى مجرّد خلاف قانوني في تأويل النص الدستوري. كما أنه سيتمكّن من شق معسكر معارضيه (أو بالأحرى معسكر غير المصطفّين معه) داخل جهاز الدولة وفي المجتمع السياسي، وكلما كان معسكره أوسع تطور الدعم الإقليمي له كمًا وكيفًا وجرأةً، وهكذا سيُحسم الصراع لصالحه وينتهي الأمر.

> خطورة مبالغة القوى السياسية الكبيرة في لعب دور الحكيم تكمن في أن الوقت لصالح سعيّد

(كاتب يمني في السويد)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads